المحاضرة الحادي عشر :الجهود الدولية لمكافحة الفساد.

1- الجهود الدولية لمكافحة الفساد:

من أهم المنظمات الدولية المعنية لمحاربة الفساد نجد منطقة الشفافية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من جانب الاتفاقيات تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد هي الأهم والأنجح على المستوى الدولي.

– منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة دولية غير حكومية أنشئت سنة 1993 على يد كبار المسؤولين السابقين في البنك الدولي الذين كانت لديهم معلومات ورؤية مسبقة عن حجم الفساد الإداري والمالي الممارس على المستوى الدولي، منها برلين-ألمانيا وشعارها الاتحاد العالمي ضد الفساد، وتعرف نفسها بأنها منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال والنساء والأطفال حول العالم، مهمتها خلق تغيير نحو عالم من دون فساد يمتلك اليوم هذه المنظمة فروعاً في أكثر من100 دولة وتعمل على دراسة مستويات الفساد في الدول وتساعد في كيفية محاربته والتقليل منه، وقد وضعت هذه المنظمة خمس توصيات من أجل محاربة الفساد:

– ضرورة إنهاء الحصارمشيرة إلى أن تطبق القانون بفاعلية هو أمر ضروري لضمان معاقبة الفاسدين وكسر دائرة الحصانة كي لا يكون هناك إفلات من العقاب.

– إصلاح الإدارة العامة والإدارة المالية، مشيرة إلى أن الإصلاحات تركز على تقوية دور الهيئات الرقابية فيما يتعلق بكبح الفساد من خلال إعلان الميزانية، مما يحول دون تبديد الموارد والاستيلاء عليها.

– تعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات، موضحة أن الدولة الناجحة في كبح الفساد لديها قدر كبير من الانفتاح الحكومي وحرية الصحافة والشفافية في إتاحة المعلومات.

– ضرورة تمكين المواطنين من محاسبة الحكومة ومكافحة الفساد معتبرة أنه منهج قوي يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين المواطنين والحكومة.

– سد الثغرات الدولية، كي لا يتمكن الموظفون الفاسدون في جميع أنحاء العالم من غسل الأموال وإخفاء الأرباح التي يجنونها من أصول الدولة، مثلا تحويل الأموال الغير المشروعة خارج البلاد.

– **منظمة الأمم المتحدة:** هي منظمة دولية أنشئت في عام1945م، وتتكون حتى الآن من193 دولة عضو، يقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك، ولها فروع في بعض الدول، من أبرز إسهامات هذه المنظمة في محاربة الفساد تبنيها وإنشائها لاتفاقية مكافحة الفساد سنة2003 والتي تعتبر وثيقة قانونية دولية ملزمة تضم71 مادة يمكن تقسيمها إلى أربعة أجزاء رئيسية:

– **الجزء الأول:** "هو الوقاية" ويضم كل التشريعات والإجراءات التي يجب على كل دولة العمل عليها لإرساء الشفافية والرقابة والضوابط بشكل يصعب على الفاسدين ممارسة عمليات الفساد.

– **الجزء الثاني:** "هو التجريم وإنفاذ القانون" ويعني تحديد أهم جرائم الفساد من رشوة واختلاس وصرف النقود واستغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع.

– **الجزء الثالث:** "هو التعاون الدولي" ويتضمن هذا الجزء أحكام توفر تسهيلات وطرق واضحة وتمكين كل دولة من طلب المساعدة القانونية والقضائية من دول أخرى إذا احتاجت.

– **الجزء الرابع:** "وهو استرداد الموجودات" ويتضمن كل الوسائل التي يمكن من خلالها للدولة تعقب الأموال والأملاك التي حصل عليها الفاسدين، وحجزها وتجميدها واستعادتها.

– **البنك الدولي:** يمثل أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعني بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية سنة1946 ويقع مقره في واشنطن ويضم 189عضو، ومن بين الجهود دولية في مكافحة الفساد:

– منع أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل بنك.

– تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد لاسيما ما يتعلق بتصميم برامج المكافحة وتنفيذها.

– اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط الإقراض ومعاييره.

– تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمكافحة الفساد.

2- الجهود العربية لمكافحة الفساد:

كما ذكرنا أعلاه فإن استفحال ظاهرة الفساد عالميا جعل أعضاء المجتمع الدولي تعمل على رسم سياسات واستراتيجيات دولية وإقليمية يشارك فيها الجميع لمكافحتها، حيث في سنة2003 تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي ترسخ القيم الاجتماعية والسياسية والثقافية المعززة للشفافية والنزاهة والمساءلة وتهتم بمحور الوقاية، والدولة الجزائرية هي الأخرى لم تبقى بمعزل عن هذه الديناميكية الدولية، فكانت من الأوائل الدول العربية الموقعة على هذه المعاهدة، حيث وقعت عليها في19 أفريل2004، حيث كانت الجزائر حاضرة وبشدة على الصعيد الإفريقي في بلورة إستراتيجية قارية لمواجهة الفساد.